(الجريمة الاقتصادية الثانية)

الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي

(٣-٤)

د.توفيق المرياتي

الميزانية العامة (الاعتيادية والاستثمارية)

تبعاً لقصور الإيرادات العامة في تمويل نفقات الميزانية الحكومية، وتزايد حجم الإنفاق العام فأن المحصلة تظهر حجم الأنفاق العام الذي بلغ (١٧,٥) مليار دينار عام ١٩٩١، ثم ارتفع إلى (٢,١) تريليون دينار عام ٢٠٠١، أي بمعدل نمو خلال نفس الفترة بلغ (١١٧٨٦٪)، بينما ارتفعت الايرادات العامة من (٤,٢) مليار دينار عام ١٩٩١ إلى (١,٣) تريليون دينار عام ٢٠٠١ وكان معدل النمو خلال نفس الفترة (٣٠٣٩٣٪). ورغم الزيادة الكبيرة في معدل نمو الايرادات العامة مقارنة بالزيادة في معدل نمو النفقات العامة، إلا إن الإيرادات العامة ظلت قاصرة عن تمويل أكثر من (٥٠٪) من حجم الانفاق العام في نهاية عام ٢٠٠١ ومما يعزز هذه الحقيقة إن معدل النمو السنوي للإيرادات العامة بلغ (١٣,٧٪) عام ٢٠٠١ بعد أن كان (١٩,٢٪) عام ١٩٩١، رغم انخفاض معدل النمو السنوي للنفقات الى (٣٨,٧٪) عام ٢٠٠١ بعد إن كان (٨٧,٩٪) عام ١٩٩١، وكان من نتيجة هذا التفاوت بين حجم النفقات والإيرادات العامة أن سجلت الميزانية العامة عجزاً مستمراً ومتزايداً وتراكمياً بلغ خلال الفترة (١٩٩١ -٢٠٠١) ٣,٨ تريليون دينار. (المصدر: المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، عدد خاص، ٢٠٠٣، ص١٥).

من المعلوم إن العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق نتيجة غزوه الكويت خلقت آثارا سلبية عليه تركت بصماتها بهيئة ركود إقتصادي وبطالة وتضخم واتسع نطاقها ليشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتجلت تلك الاثار واضحة بوضع الدينار العراقي وسعر صرفه تبعاً لحالة التضخم الذي بلغ حدوداً غاية في الارتفاع، فطغى بذلك على كل الظواهر الاقتصادية الاخرى، وعليه فقد شهد سعر الصرف للدينار العراقي في السوق الموازية (التجارية) تدهوراً خطيراً خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٣ نجم عن عدة عوامل أهمها:-

١- تنامي عرض العملة المحلية بسبب الاصدار النقدي الجديد الذي أرتفع من (٢,٥) مليار دينار عام ١٩٩١ إلى (٣) تريليونات دينار عام ٢٠٠٢ (أنظر فقرة عرض النقد اللاحقة)، والذي أدى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي وأثر بدوره في تدني وظيفته كمستودع للقيمة وكأداة للادخار، وقد أجبرت هذه الظاهرة الكثير من الاشخاص عل تهريب أرصدتهم النقدية بالدينار العراقي وتحويلها الى عملة أجنبية (دولار) أكثر إستقراراً وقوة من الدينار العراقي، ثم إيداعها في المصارف الاجنبية أو استثمارها في المشاريع الانتاجية.

٢- أن السماح للتجار العراقيين بتمويل إستيراداتهم بالدينار العراقي دفعهم الى استخدام جزء منها لبيعها في الخارج او ايداعها في المصارف الاجنبية.

٣- أتجه أصحاب رؤوس الاموال الى تهريب اموالهم بفعل عدم إستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية، وذلك بدافع الحصول على الربح والبحث عن بيئة اقتصادية مستقرة في ظل التوقعات المتشائمة والتي كانت دافعاً لتزايد تهريب العملة.

٤- مارس عاملو المضاربة دوراً كبيراً في فقدان الدينار العراقي لأحدى وظائفه وهي مخزون للقيمة، الأمر الذي ترتب عليه ظاهرة استبدال العملة المحلية بالدولار أو أية مقتنيات أخرى وبروز ظاهرة السوق الموازية.

ومع تواصل التدهور في قيمة العملة الوطنية والتراجع الكبير في سعر الصرف، حيث كان سعر القطع الرسمي قبل فرض العقوبات الاقتصادية (٠,٣١١) دينار للدولار كما إن السعر الموازي غير الرسمي تدهور بسرعة في أعقاب ذلك حتى بلغ (١٥٦٠) دينار لكل دولار في نهاية عام ٢٠٠٣ (المصدر: المجموعة الاحصائية –البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للاحصاء والابحاث –عدد خاص، ٢٠٠٣، ص٢٥).

ويتضح أيضاً إن سعر الصرف للدينار العراقي كان (١٠) دنانير للدولار الأمريكي الواحد عام ١٩٩١ ثم أرتفع الى (١٤٥٩) دينار عام ٢٠٠٣ وبهذا بلغت نسبة تدهور العملة الوطنية (١٤٥٠٠٪) خلال الفترة ١٩٩١–2003.فبالنسبة للعراق تحول الدولار الأمريكي الى عملة التداول الحقيقية وفقدان الثقة بالدينار يوفر أحد التفسيرات للتراجع المستمر بقيمة الدينار اتجاه الدولار الأمريكي.

كما إن الارتباط بين سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي إنما يرجع أيضاً إلى عوامل عدة منها أن صادرات العراق ولاسيما النفطية والتي تشكل أكثر من (٩٠٪) من مجموع الصادرات تسلم عوائدها بالدولار الامريكي مما يبدو أن الارتفاع في أسعار النفط بدأ في التأثير سلباً على قطاع النقل الجوي في الولايات المتحدة.

فقد سجلت شركة طيران "دلتا" الأمريكية الأربعاء خسائر في الربع الثالث من سنتها المالية بلغت ٦٤٦ مليون دولار، الأمر الذي زاد من احتمال تعرضها لإعادة الهيكلة.

وذكرت وكالة الأسوشيتد برس إن الشركة أكدت لعملائها المعتادين أنها ستحترم التزاماتها تجاههم فيما يتعلق بما تراكم لهم من أموال في حال تعرض الشركة للإفلاس.

وضمن رسالة نشرتها الشركة، أكدت قائلة:" إننا سنواصل العمل لتجنب الوصول إلى هذه النتيجة. وحتى وإن حدث ذلك، فإننا سنواصل تزويدكم بالخدمة الآمنة والمعتمدة برا وجواً."

وأعلنت الشركة أن خسائرها بلغت ٦٤٦ مليون دولار، أي ما يعادل ٥,١٦ دولار للسهم الواحد، وذلك في الربع المالي الثالث الذي انتهي في شهر أيلول الماضي.

وبذلك تكون الخسائر قد ارتفعت بصورة كبيرة عما كانت عليه في الربع الثالث من العام ٢٠٠٣، حيث سجلت الشركة آنذاك خسائر بمقدار ١٦٤ مليون دولار.

وألقت الشركة اللوم في خسائرها على ارتفاع أسعار الوقود وتأثير أربعة أعاصير كبيرة ضربت الولايات المتحدة خلال الربع الثالث من العام الحالي، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد المسافرين على متن خطوطها مقارنة بالعام الماضي.

كذلك أعلنت الشركة أنها وضعت "خطة انتقالية" في شهر أيلول تهدف إلى خفض نفقات الموظفين لديها وتسعى إلى تحقيق مليار دولار على شكل اقتطاعات من الطيارين العاملين لديها وشروط جديدة من قبل دائنيها.

على أن الشركة أكدت أنها تعاني من العديد من العوائق التي قد تساعد على الانحدار نحو الإفلاس.

خسائر دلتا للطيران تصل ٦٤٦ مليون دولار

تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين

سجل النمو الاقتصادي في الصين انخفاضا في الربع الثالث على التوالي مع استمرار جهود الحكومة في كبح زيادة النمو.

وسجل اجمالي الناتج المحلي في الربع الثالث ٩,١ بالمئة بعد أن كان ٩,٦ بالمئة في الربع الثاني و٩,٨ بالمئة في الربع الأول.

وحدث هذا الانخفاض بسبب القيود على الاستثمار في الانفاق والقروض البنكية وسط علامات على أن سابع أكبر اقتصاد في العالم في خطر زيادة النمو بما قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد.

ويجب أن تقلل هذه الاجراءات من الحاجة إلى زيادة معدلات الفائدة حسبما ذكر المحللون. رفع القيود

وعلى الرغم من ذلك قال المحللون إنه قد يكون من المبكر جدا رفع القيود.

وقال زينج جينجبينج المتحدث باسم مكتب الاحصاء القومي: "علينا دعم وتوسيع الانجازات التي تحققها السيطرة الكلية للوقاية من تكرار هذه المشكلات".

وتستهلك الصين كميات ضخمة من السلع مثل النفط بما ساعد على دفع سعر النفط الخام إلى مستويات قياسية.

تستهلك الصين كميات ضخمة من السلع مثل النفط بما ساعد على دفع سعر النفط الخام إلى مستويات قياسية

لكن على الرغم من ذلك يوافق الاقتصاديون على أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى الانخفاض لضمان أن يكون محتملا. وهناك مخاوف من أن أي انحدار في الطلب ربما يكون له آثار سلبية على أرباح الشركات والنمو في مختلف أنحاء العالم.

وقال المحللون إن معلومات يوم الجمعة ستشجع الصين التي أظهرت الاستثمار في الأصول الثابتة وهو ما يعد مؤشرا رئيسيا على الانخفاض.

فقد ارتفعت بمعدل ٢٨ بالمئة في الربع الثالث مسجلة بذلك انخفاضا عن فترة الستة أشهر السابقة التي سجلت ٣٠ بالمئة.

وأظهرت الاحصائيات المنفصلة أن نمو سعر المستهلك انخفض في ايلول بمعدل أكثر من المتوقع.

وكان معدل التضخم السنوي قد سجل ٥,٢ بالمئة الشهر الماضي مقارنة بنسبة ٥,٣ بالمئة كانت متوقعة.

وقال تيم كوندون الخبير الاقتصادي في مصرف (ING في سنغافورة: "الانخفاض البسيط في استثمارات الأصول الثابتة والانخفاض الواضح في النمو هو ما تريد السلطات أن تراه".

سعر الصرف

معدل سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي للسنوات ١٩٩١ -٢٠٠٣

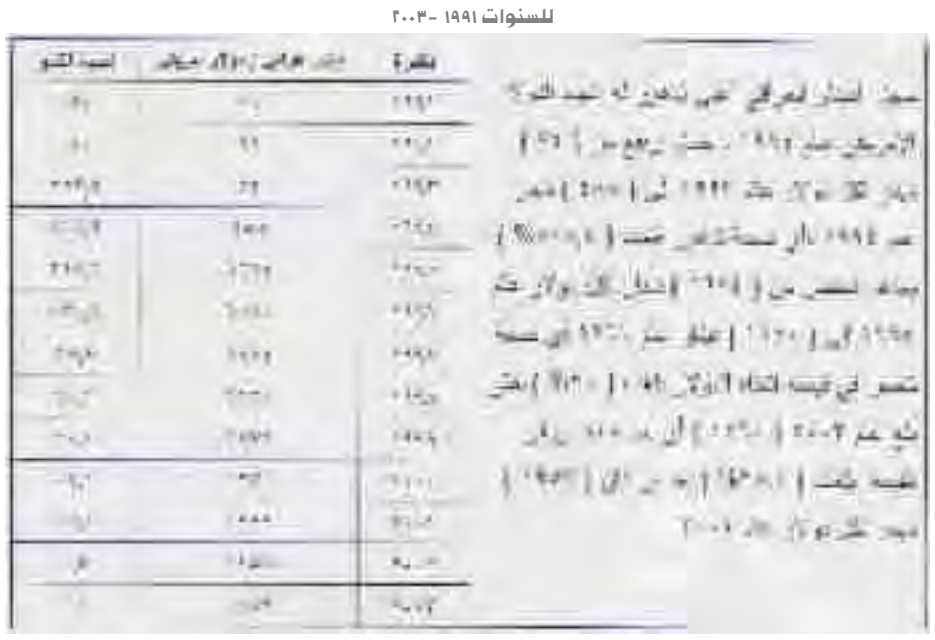

المصدر: المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي –المديرية العامة للاحصاء والابحاث، عدد خاص، ٢٠٠٣، ص٢٥

اليمن بلد حضاري عريق لا يزال غير قادر على التحول إلى قطب سياحي جذاب بسبب غياب الروية وقلة التخطيط.

السياحة اليمنية لا تزال تتلمس خطاها

يعاني قطاع السياحة في اليمن من حالة من التذبذب وعدم الاستقرار. وتعرض هذا القطاع إلى انتكاسة كبيرة منذ نهاية العام ١٩٩٨، إثر حادثة اختطاف أربعة سياح أجانب، واتخاذهم رهائن من قبل مجموعة مسلحة، عندما حاولت أجهزة الأمن اليمنية التدخل لتحرير الرهائن، وكانت النتائج مأساوية، ولقي السياح مصرعهم، واعتقل الخاطفون، الذين كشفت التحقيقات أنهم نواة تنظيم يطلق على نفسه اسم "جيش عدن أبين الإسلامي"، ويتزعمه أبو الحسن المحضار، الذي أعدم بعد محاكمته.

ومنذ ذلك التاريخ دخل قطاع السياحة نفقا مظلما، يحاول المسؤولون اليمنيون أن يخرجوه منه، ويعيدوه إلى مرحلة ما قبل الحادثة، خصوصا وأن ظاهرة اختطاف الأجانب تراجعت، بل كادت تختفي تماما خلال العامين الأخيرين. إلا أن تضارب الأرقام التي يطلقها القائمون على قطاع السياحة تشير إلى أن هذا القطاع لازال يعاني من تداعيات أحداث دامية شهدتها البلاد في الماضي القريب، من مثل تفجير المدمرة كول، والاعتداء على ناقلة النفط الفرنسية "ليمبورج"، والتفجيرات التي حصلت في عدد من المحافظات.

وتكشف بعض المعلومات التي حصلت عليها وكالة "قدس برس" عن أن قطاع السياحة في اليمن سجل العام الماضي، نتيجة الصعوبات، التي يواجهها، خسائر كبيرة قدرت بمليار دولار. غير أن السياحة اليمنية بدأت تستعيد جزءا من عافيتها مع وصول نحو ٧٠ ألف سائح في النصف الأول من العام الحالي، بزيادة قدرها أربعة آلاف سائح عن العام الماضي، وفقا لتصريحات المسؤولين الرسميين.

ولم تتوان الأجهزة الحكومية في أن تؤكد في وقت سابق أنها "أنجزت دراسات مشجعة لتطوير الجذب السياحي إلى الجزر الواقعة في البحر الأحمر، والبحر العربي، ومناطق أخرى، لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار".

وكشف مطهر أحمد تقي، رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية عن أن الهيئة أعدت دراسة متكاملة في شأن الفرص الاستثمارية في البنية التحتية، منها تهيئة وتطوير موقع سياحي متكامل، بإنشاء وتجهيز المنطقة بكل الخدمات والمرافق الأساسية، وتهيئتها للاستثمار، وتشغيلها وإدارتها، أو إنشاء محطات توليد الكهرباء، ومحطات تحلية مياه الشرب، وإنشاء وتعبيد الطرقات في المناطق الخاضعة للتنمية السياحية.

وقال مسؤول في الهيئة العامة للاستثمار إن هناك فرص تشمل الاستثمار في مشاريع سياحية خاصة، مثل الفنادق، والقرى السياحية، والشاليهات والعوامات والقوارب واليخوت السياحية وخدمات النقل البحري السياحي، إلى جانب إنشاء مدن ومراكز الألعاب الترفيهية والمنتزهات والنوادي والاستراحات والمطاعم السياحية ومراكز إنتاج وتسويق المصنوعات الحرفية واليدوية التقليدية.

تطور السياحة وتحسن مردودها

ويقول مسؤولون في قطاع السياحة إن العائدات النقدية من السياحة الوافدة ارتفعت من ٤٥ مليون دولار في العام ١٩٩٣، إلى ١٣٩ مليون دولار في العام الماضي، بنسبة ارتفاع بلغت ٢٠٨,٨ في المائة، كما ارتفع إجمالي عدد المنشآت السياحية المختلفة، في محافظات البلاد، خلال نفس الفترة من ٨٦٩ منشأة سياحية، إلى ٢٦٧٨ منشأة، بنسبة زيادة بلغت ٢٠٨ في المائة أيضا، كما ارتفعت طاقة الإيواء في الفنادق من ١٠٩٣٢ إلى ٣٣٨١٦,

وبحسب تقرير أصدرته وزارة الثقافة والسياحة، فإن هناك ٥٥٤ مشروعاً استثمارياً سياحياً نفذ خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢، ليمثل ١٨ في المائة، من إجمالي المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، وإن القوة العاملة في المنشآت السياحية بلغت ٤٢,٨٥٧ شخصا، في العام ٢٠٠٢, ومن أجل تحويل قطاع السياحة إلى قطاع مربح للاقتصاد اليمني، فإن المسؤولين يقولون إن حكومتهم أعلنت في وقت سابق عدة مناطق محميات سياحية طبيعية.

في ذات السياق أشارت تقارير رسمية إلى أنه يجري الإعداد لتنفيذ عدد من الحملات الدعائية والترويجية والتسويقية، لتوضيح صورة اليمن، على المستوى الخارجي، تشمل إنتاج أفلام سياحية، ونشر تحقيقات، واستطلاعات صحفية، في صحف دولية، ووسائل إعلام مختلفة، فضلا عن استضافة مجموعة من الإعلاميين الدوليين والكتاب المتخصصين في المجال السياحي.

ويتحدث وزير الثقافة والسياحة، خالد الرويشان، عن وجود خطة يتم، من خلالها، تنفيذ سلسلة من الإجراءات، لزيادة الإقبال على مدينة صنعاء القديمة، "التي تعد واحدة من المنظومات التراثية، التي ضمتها المنظمة العالمية للتراث الإنساني في اليونسكو، لمحافظتها على طابعها المعماري المتميز"، حسب قوله.

وأعلن الرويشان أن وزارته قامت بتجديد واجهات نحو ١٢٠٠ منزل من أصل بضعة آلاف من منازل المدينة القديمة، وذلك رغم أن مركز التراث العالمي التابع لـ "اليونسكو" هدد الحكومة اليمنية بشطب مدينة "صنعاء القديمة" من قائمة التراث الإنساني العالمي، بسبب التغيرات التي أحدثتها تلك الترميمات، وإعادة نقش الجص بطريقة غير تقليدية في مباني المدينة.

وشهدت السياحة العلاجية في اليمن، وفقا لتصريحات وزير الثقافة والسياحة، انتعاشة في الآونة الأخيرة، نتيجة تدفق أفواج السياح، خاصة من دول الخليج العربي، على المحافظات اليمنية، التي تشتهر بحمامات المياه الطبيعية. ويشير تقرير صادر عن الهيئة العامة للتنمية السياحية في اليمن، إلى أن عدد الحمامات المعدنية والبخارية والكبريتية، التي تشتهر بها اليمن يصل إلى ٧٠ حماما، ويقدر عدد زائريها سنويا بنحو ثلاثمائة ألف سائح.

تشكيك في التقدم السياحي

وخلافا للتصريحات وللتقارير الرسمية، بخصوص التقدم الذي أحرزه قطاع السياحة في اليمن، خلال العام الجاري، تشكك دراسة علمية، صدرت حديثا، في ما يعلنه المسؤولون الحكوميون. وتعرض هذه الدراسة إلى المؤشرات التي تدل على ما تسميه بالقصور الشديد في مجال السياحة، والتسويق السياحي.

وتكشف الدراسة بالأرقام عن أن نصيب اليمن في القطاع السياحي، مقارنة بالدول العربية الأخرى، لم يتجاوز في أحسن حالاته نسبة ٠,٦ في المائة. ومن المؤشرات، التي كشفتها هذه الدراسة أيضا، ضعف الدخل السنوي من القطاع السياحي، وتذبذب معدل نموه السنوي، وضآلة نسبته من الدخل القومي، ومن إجمالي صادرات البلاد، وانخفاض مستوى الخدمات السياحية في البلاد، وتدهورها، وافتقار بعض المناطق ذات الجذب السياحي لتلك الخدمات، مثل خدمات الإيواء والمطاعم ووسائل النقل والإرشاد، بالإضافة إلى قلة عدد المنشآت السياحية في اليمن عموماً، إذ لا يزيد عدد فنادق الدرجة الأولى عن ٦، ولا يتجاوز عدد فنادق الدرجة الثانية ١٥ فندقا، في جميع أنحاء البلاد.